تقرير "مدار" الاستراتيجي

٢٠٠٧

المشهد الاسرائيلي لعام ٢٠٠٦

تحرير

د. جوني منصور

د. مفيد قسوم

المشاركون

د. مفيد قسوم د. مسعود اغبارية الأستاذ فادي نحاس

د. حسام جريس د. ماري توتري د. أسعد غانم الأستاذ امطانس شحادة

مراجعو التقرير

د. خليل نخلة د. نعيم أبو الحمص د. باسم مكحول

د. محمود محارب د. زهير صبّاغ د. عادل سمارة

الاستاذ جميل هلال الاستاذ انطوان شلحت

مساعدو البحث

كمال علي حسّان أمير فاخوري منهل زريق

جميع الحقوق محفوظة

نيسان ٢٠٠٧

صدر عن :

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

رام الله – شارع يافا – تلفون : ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)
فاكس : ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) – ص . ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله . فلسطين
ص . ب : ١٩٨٧
هاتف : ٤/ ٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) – فاكس : ٦/ ٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.com
E-mail:info@al-ayyam.com

MADAR's Strategic Report 2007

Israeli Scene 2006

ISBN 978-9950-330-22-1

الفهـرس

ملخص تنفيذي/ د. مفيد قسّوم، د. جوني منصور.....٧

١- المشهد السياسي/ د.مسعود إغبارية ٣٣

٢- المشهد العسكري- الأمني / الأستاذ فادي نحاس.....٧٣

٣- المشهد الاقتصادي / د. حسام جريس ١٠٧

٤- المشهد الاجتماعي/ د.ماري توتري ١٣٩

٥- الفلسطينيون في إسرائيل/ د. أسعد غانم والأستاذ امطانس شحادة.....١٦٥

إسرائيل ٢٠٠٦: ملخص تنفيذي

د. مفيد قسّوم
د. جوني منصور

مقدمة

تقرير مدار ٢٠٠٦ هو الثالث على التوالي. ويعالج مواضيع مركزية شهدتها الساحة الإسرائيلية خلال العام المنصرم.

دأب واضعو التقرير على رصد أبرز الأحداث والتطورات والمواقف على مدى عام بأكمله ليقوموا في نهاية المطاف بوضع تقاريرهم- كلٌّ حسب اختصاصه- مقدمين ومحللين استنتاجاتهم لتكون ورقة بحثية مفصلة تساعد صُنّاع القرار والسياسيين والإعلاميين وذوي الاهتمام على متابعة ما يجري في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها في إسرائيل، وانعكاسات ذلك على المنطقة برمتها.

تميز العام ٢٠٠٦ الذي نحن بصدده بجملة أحداث ذات أثر بالغ على واقع ومستقبل المنطقة. إنّ الانتخابات البرلمانية في إسرائيل وحربها على لبنان، وكذلك تدهور الأوضاع الاجتماعية داخل إسرائيل وتعمق الرأسمالية فيها من خلال تبنٍ مُعمّق للعولمة، وغير ذلك من أمور تتعلق بالسياسة الخارجية وبالأوضاع الداخلية، كونت مادة غنية لتعاطي التقرير معها.

لا شك في أن الصورة التي يقدمها التقرير عن إسرائيل للعام المذكور ستساعد في فهم أوسع وإدراك أعمق لسير الأمور داخلها وانعكاس ذلك خارجيا.

نأمل أن توفر فصول هذا التقرير مادة يحتاج إليها كل من له اهتمام بالأمر.

*****

يقرأ هذا التقرير، من خلال فصوله المختلفة، علاقات إسرائيل الخارجية وديناميةهذه العلاقات، مع التركيز على أهم الأحداث التي شهدها العام ٢٠٠٦.

ويؤكد على أنّ من أهم الأحداث التي شهدها العام ٢٠٠٦ ذات الصلة الوثيقة، بشكل مباشر وغير مباشر، بتفاعلات السياسة الإسرائيلية مع محيطها الإقليمي والدولي والتي سيكون لها أثر على التوجهات السياسية الإسرائيلية وعلى ممارسات إسرائيل، هي الأحداث التالية:

- **أولا**: فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية بتاريخ ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦ وما كان لهذا الفوز من آثار مباشرة وبعيدة المدى على صناعة القرار الإسرائيلي تجاه الصراع في جانبه الفلسطيني، وما معنى هذا الفوز بالنسبة للمشروع الإسرائيلي الراهن في المنطقة.

- **ثانيا**: نتائج الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية بتاريخ ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٦ وظهور ما يسميه بعض المحللين السياسيين الإسرائيليين بـ "الإجماع الجديد"، "الوسط الإسرائيلي" أو "الأغلبية الإسرائيلية الجديدة" وما حملته من "أجندة سياسية جديدة" تجاه الشعب الفلسطيني. ومن أهم عناصر ومقومات هذه "الأجندة"، التي برأينا نشأ وتبلور بعضها منذ العام ٢٠٠٠ وبعضها قبل ذلك بكثير- وفقاً لبعض المحللين السياسيين الإسرائيليين المعتمدين على استطلاعات الرأي في إسرائيل في السنوات الأخيرة، والتي حددت نتائج الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية الأخيرة هي ما يلي:

* لا يوجد شريك فلسطيني يمكن الاتفاق معه على سلام حقيقي،
* ترجيح الديمغرافيا على الجغرافيا للحفاظ على الطابع اليهودي والديمقراطي للدولة،
* الانفصال عن الفلسطينيين تمشياً مع المقولة "نحن هنا... وهم هناك"،
* السير قدماً مع الإستراتيجية الأحادية الجانب،
* حرب لا هوادة فيها على "الإرهاب"،
* لا عودة إلى حدود ١٩٦٧، لا لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، لا للسيادة الفلسطينية على القدس.

ولقد تجلت بعض عناصر هذه الأجندة بوضوح في العام ٢٠٠٦ في العدوان الإسرائيلي الذي تواصل على قطاع غزة وفرض الحصار الشامل على الشعب الفلسطيني، الاستمرار في بناء جدار التوسع الكولونيالي والتطهير العرقي، إغلاق منطقة الأغوار أمام الفلسطينيين من غير سكان الأغوار وتكثيف الاستيطان الإسرائيلي خصوصا في منطقة متروبولين القدس، في كل الاتجاهات وخصوصا نحو الشرق، وهو تطوّر ربما قد يحيل الخطاب السياسي المهيمن حول حل الدولتين إلى خطاب "أكاديمي" في المدى غير البعيد.

مع ذلك، فإنّ الإستراتيجية الأحادية الجانب، والتي تشكل أحد الأسس الرئيسة من "هذه الأجندة" والتي تجسدت في "خطة الانطواء" أو "خطة التجميع" التي على أساسها خاض حزب "كديما" حملته الانتخابية بزعامة إيهود أولمرت الذي خلف أريئيل شارون، قد بدأت تفقد من "زخمها" خصوصا على أثر فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. ومع نهاية الحرب الإسرائيلية على لبنان فقدت قيمتها الإستراتيجية كلياً ليعلن إيهود أولمرت عن موتها بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠٠٧ قائلاً "لقد غيّرت رأيي بشأن الانسحابات الأحادية الجانب الإضافية، بسبب غزة ولبنان".

إنّ فشل الإستراتيجية الأحادية الجانب الإسرائيلية قد يعني مستقبلاً زعزعة وتقويض بعض عناصر هذه "الأجندة السياسية" وعلى رأسها "لا يوجد شريك"، مما قد يدفع إسرائيل للتفاوض في المدى القريب مع الفلسطينيين، مركزة على الأمور الأمنية، الاقتصادية و"الإنسانية" مع تجنب إسرائيلي ممنهج للقضايا الجوهرية وعلى رأسها قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود ١٩٦٧، القدس وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. كما يعني أيضاً استمرار إسرائيل في سياساتها التوسعية في الضفة الغربية خصوصاً في منطقة متروبولين القدس والأغوار من خلال خلق توازن بين أطماعها التوسعية الجغرافية والمحدد الديمغرافي للحفاظ على "الطابع اليهودي والديمقراطي للدولة الإسرائيلية".

أما عناصر "الأجندة الجديدة" التي ستتعزز فهي: الحرب التي لا هوادة فيها على "الإرهاب"، الانفصال عن الفلسطينيين، لا عودة لحدود ١٩٦٧، ولا لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

– **ثالثا**: الحرب الإسرائيلية على لبنان وما خلفته من قتل وجرح لآلاف المدنيين وتدمير للبنية التحتية؛ وتصريح وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، في أوج الحرب حول حتمية "آلام الولادة" ("الهدم الخلاق" و"الفوضى البناءة") لمشروع الشرق الأوسط. صحيح أن رايس لم تكرر هذا التصريح، إلاّ أنّ ذلك لا يعني عدم التعامل معه كما تم تخيله في دوائر التخطيط الإستراتيجي وصنع القرار الأميركية وما يحمله من إشارات مباشرة ومبطنة لدور إسرائيل المستقبلي. بالإضافة إلى هذه الأحداث والتطورات الرئيسة التي أخذت مجراها في العام ٢٠٠٦، يشير التقرير إلى أحداث وتطورات مرافقة وذات صلة وثيقة بالأحداث المذكورة آنفاً، ومنها:

- تصاعد الخطاب حول انهيار المشروع الأميركي ونهاية الحقبة الأميركية في الشرق الأوسط نتيجة للفشل في العراق أساسًا وما يحمله من مدلولات ومعان آنية وإستراتيجية على التخيلات الإستراتيجية والسلوك الحيزي الإسرائيلي إقليميا وعالميا؛
- الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٦ وما تعنيه من تهديد عملي لأفق حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني على أساس الدولتين؛
- بروز إيران كقوة إقليمية وما لذلك من معان إستراتيجية على صعيد المنطقة والعالم وخصوصا على صعيد الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة ومحاولة إسرائيل اصطناع توافق مصالح مع العالم العربي ضد الخطر الإيراني؛
- تعزز العلاقات الإسرائيلية مع الصين، الهند، وبعض دول آسيا الوسطى (أذربيجان مثلاً)، وما يتردد عن تواجد إسرائيلي في إقليم كردستان وما تعنيه هذه التطورات من دور تطمح دوائر إسرائيلية وأميركية لقيام إسرائيل به في تلك المناطق؛
- ازدياد وتعاظم الإسلام السياسي في المنطقة والعالم والقلق الإسرائيلي المتزايد جرّاء ذلك؛
- تقرير بيكر- هاملتون وما يطرحه من إستراتيجيات جديدة للمنطقة وردود الفعل الإسرائيلية عليه؛
- تحول إسرائيل إلى أكبر تجمع يهودي في العالم العام ٢٠٠٦ وما له من مدلولات رمزية وأبعاد إستراتيجية على الإسرائيليين، الفلسطينيين وعلى الوطن العربي بشكل عام؛

يرى التقرير كذلك، عبر فصوله، أنّ أبرز المؤثرات الأساس على صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية هي التالية:

- الأيديولوجيا الصهيونية ومقوماتها وأهدافها المختلفة المنعكسة في التيارات الأيديولوجية المختلفة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، بما في ذلك حركة المستوطنين وقوى السلام الإسرائيلية.
- مؤسسة الجيش الإسرائيلي ومصلحتها المتسترة وراء عقيدة الأمن الإسرائيلي التي تخطت مكانة المسلمات إلى درجة الديانة،
- الثقافة السياسية الإسرائيلية الناجمة عن التجربة التاريخية اليهودية وغيرها من قوى اجتماعية داخلية أخرى،
- ولا يقل أهمية عن جميع هذه العوامل البيئة الإقليمية والعالمية وتحولاتها السريعة التي تلعب دوراً رئيساً في التأثير على صنع القرار الإسرائيلي،
- ليس هذا فحسب، بل إنّ الدور الوظائفي والتاريخي المناط بإسرائيل في استقرار أو عدم استقرار المنطقة، وفقاً لعلاقاتها مع الولايات المتحدة، يبقى من أهم المحددات لسلوك إسرائيل في محيطها الإقليمي والعالمي إن لم يكن أهمها والعامل الحاسم في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية.

حول الانتخابات الفلسطينية: تمثّل رد الفعل الإسرائيلي الأولي على نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، التي جرت في الخامس والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٦ وأسفرت عن فوز حركة "حماس" بأكثرية مقاعد هذا المجلس، في ما يمكن اعتباره ندبًا لحظّ المفاوضات العاثر، من جهة، وفي التلويح بالعودة إلى وضعية "انعدام الشريك"، من جهة أخرى. وفي إطار ذلك سيطر التجاهل شبه التام لحقيقة أن تلك المفاوضات ما برحت في هذه الوضعية ولم تغادرها البتة، بقرار إسرائيلي محض، بعد قمة كامب ديفيد في صيف ٢٠٠٠.

وقد اجتهد المسؤولون السياسيون والأمنيون في شرح الاتجاهات السياسية المتوقع لها أن تتعزّز، في ضوء نتائج الانتخابات السالفة، فضلاً عن الإجراءات العسكرية والاقتصادية وغيرها.

ومهما تكن هذه الاتجاهات فقد كان هناك تشديد خاص على اثنين منها هما: الأول اتجاه الجمود في المفاوضات، والثاني اتجاه الخطوات الأحادية الجانب.

غير أنّ القراءات الإسرائيلية لنتائج الانتخابات الفلسطينية انطوت على أمور أخرى، منها "الاندهاش" من جرّاء فشل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في التنبؤ بـ"الانقلاب" الكبير الذي أسفرت عنه تلك الانتخابات، إلى درجة شبّه فيها البعض ذلك الفشل بقصور تلك الأجهزة أو تقصيرها إبان حرب "يوم الغفران" في أكتوبر ١٩٧٣.

مع هذا فإن ما يتعين توكيده هو أن الغاية الإستراتيجية المركزية لدولة إسرائيل لم تتغيّر بالرغم عن كل شيء (والمقصود بالرغم عن نتائج الانتخابات). وهذه الغاية هي "الانفصال عن الفلسطينيين نحو واقع الدولة اليهودية- الديمقراطية". وقد وقفت هذه الغاية في صلب الإجماع الإسرائيلي الصهيوني، حتى من قبل أن تظهر نتائج الانتخابات الفلسطينية. وكاد هذا الإجماع يشكل أساس البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الكبيرة كافتها، المنطلق من القناعة بوجوب الانفصال ديمغرافيًا عن الفلسطينيين دون الحاجة إلى تحقيق حل عادل ودائم، أي دون الحاجة إلى الانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧ ودون حق العودة ودون القدس.

ولا بدّ من ملاحظة أن غالبية ردود الفعل الإسرائيلية الرسمية على فوز "حماس" جاءت متأثرة من مناخ الحملة الانتخابية الإسرائيلية التي تقودها مختلف الأحزاب، بناء على أحداث السنوات الأخيرة ومستجدات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وبالأخص خطة الانفصال وما حملته من دلالات سياسية وحزبية. وفي ضوء ذلك توقع البعض أنه مع انقشاع غبار المعركة الانتخابية قد تخفّ كثيرًا حدّة التصريحات الرسمية لتحلّ محلها دبلوماسية أخرى، ربما تكون مغايرة بعض الشيء. ويسند هذا البعض توقعه، ضمن أشياء أخرى، بـ"حرص قادة حماس على التموضع في الوسط سياسيًا"، كما أظهرت تصريحاتهم غداة الفوز، وكذلك بـ"اضطرار حماس (آجلاً أم عاجلاً) إلى أن تأخذ في الحسبان موقف الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل، لمجرّد كونهم يضخّون الأموال إلى السلطة الفلسطينية".

وتمثل جوهر ما يقوله هؤلاء في أن صعود "حماس" قد ينطوي على منفعة ما لإسرائيل. وهي منفعة قد لا تكون منحصرة في الجانب السياسي الداخلي أو الثنائي الصرف، بل تتعدى ذلك إلى ما يتعلق بصورة إسرائيل وسياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية.

وعليه فإن ما سعى إليه القائلون بذلك هو الإفادة من هذا الفوز لتعزيز سجالهم، بالأساس في المحافل الخارجية الدولية. وبكلمات أخرى تجييش صعود "حماس" من أجل إكساب السياسة الإسرائيلية الراهنة، القائمة على الفصل واستخدام القوة والإجراءات الأحادية الجانب، مشروعية فائضة لدى تلك المحافل، باعتبار أن ما حصل يشكّل معينًا لهذا السعي في غمرة مناخ عالمي مؤات يسعفه أيضًا ما يحدث في العراق وأفغانستان ولبنان وعلى جبهة الصراع مع في إيران.

حول الانتخابات الإسرائيلية: حدّدت نتائج هذه الانتخابات (جرت في ٢٨ آذار ٢٠٠٦) تركيبة الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الـ٣١) التي صادقت عليها الكنيست يوم ٤ أيار ٢٠٠٦، والتي تكونت في البداية من أحزاب "كديما" و"العمل" و"شاس" و"المتقاعدين" (جيل)، ووقف على رأسها إيهود أولمرت. وفي وقت لاحق انضم إليها حزب "يسرائيل بيتينو" أو "إسرائيل بيتنا" (روس) بنوابه الـ١١.

ورغم أن البرنامج السياسي للحكومة حاول إبعاد خطة التجميع/ الانطواء عن الأضواء، إلا أن رئيس الحكومة إيهود أولمرت حاول في خطاب عرضها على الكنيست تقريبها من النقاش، مشيرا إلى أن التقسيم هو "حبل نجاة الصهيونية" والوسيلة لـ"الحفاظ على الجوهر، على أغلبية يهودية راسخة وقوية في دولتنا". كما تطرّق أولمرت إلى الملف النووي الإيراني بالقول إن التهديد الذي تشكله إيران يلقي بظل ثقيل على المنطقة كلها "ما يحتم على المجتمع الدولي بذل كل ما في وسعه لوقف إيران" مضيفًا أن إسرائيل ليست عاجزة (عن مواجهة إيران) وتملك القدرة لتدافع عن نفسها أمام أي تهديد.

وبعدما أثنى مطولا على المستوطنين ودورهم القومي، دعا إلى إجراء حوار معهم ومع المؤمنين بأرض إسرائيل الكاملة. فهؤلاء قاموا، في نظره، بتحقيق إنجازات كبرى في مراكز غدت جزءا لا يتجزأ من دولة إسرائيل. وهذه هي الكتل الاستيطانية الأساسية "مع القدس، عاصمتنا الموحدة".

وقال أولمرت إن حكومة برئاسته "تفضل إجراء مفاوضات مع سلطة فلسطينية ملتزمة بمبادئ خريطة الطريق، تحارب

الإرهاب، تجرّد منظمات الإرهاب من أسلحتها، تتبع قواعد الإدارة الديمقراطية وتطبّق بصورة عملية وعميقة جميع الاتفاقيات الموقعة مع دولة إسرائيل حتى الآن. إن مفاوضات مع سلطة من هذا القبيل هي الأساس المرغوب والأكيد لعملية سياسية قادرة على تحقيق اتفاق يفضي إلى إحلال السلام. ذلك هو ما نصبو إليه، وهو ما تقترحه الخطوط العريضة لهذه الحكومة. الأغلبية البرلمانية التي ستدعم سياسة الحكومة ستكون ملتزمة بهذه العملية".

وشدّد على أن هذه الشروط لا يمكن تمويهها أو التلاعب بها، "ونحن لن نوافق بأية حال على التنازل عن هذه المطالب كأساس للمفاوضات. يتعين على السلطة الفلسطينية إحداث تغيير جذري في أنماط سلوكها وردودها والتزامها بالمبادئ التي تشكل الأساس لأية مفاوضات مستقبلية".

وفي إشارة إلى حكومة حماس، جدّد أولمرت التأكيد على أن "حكومة فلسطينية تقودها جهات إرهابية لن تكون شريكاً في مفاوضات ولن يجري معها أي اتصال عملي أو علاقة يومية".

أسر الجندي الإسرائيلي والعمليات العسكرية على غزة: تجاوزت أهداف حملة "أمطار الصيف" العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة غاية تحرير الجندي الأسير غلعاد شليت، الذي وقع في الأسر في حزيران ٢٠٠٦، وإن اتخذت من عملية أسره ذريعة تندرج في خدمة الترويج للحملة إسرائيليًا ودوليًا.

وبقراءة بعض ما نشر في إسرائيل في هذا الشأن نستطيع الإشارة إلى أن الغاية، التي قد ترتسم بكونها رئيسة، تتمثل في إيجاد "قواعد لعبة جديدة" يتم في إطارها احتساب إطلاق صواريخ في اتجاه بلدات ومدن جنوب إسرائيل من القطاع خارج نطاق "قواعد اللعبة" التي اعتمدت في أعقاب تنفيذ خطة "فك الارتباط" عن غزة في صيف ٢٠٠٥. وذلك في أعقاب تآكل قدرة الردع الإسرائيلية.

أما الوسيلة التي تم إتباعها في سبيل بلوغ هذه الغاية وغيرها من غايات الحملة المذكورة فإنها تتحدّد، في القراءات الإسرائيلية للتفاصيل الظاهرة من العمليات العسكرية، في ممارسة الضغط المكثف على حركة "حماس" والفصائل الفلسطينية الأخرى الناشطة ضد إسرائيل. ووفق تقارير البعض فإن هذا الضغط مخطط له أن يتصاعد تدريجيًا، وبواسطته يتم تمرير رسالة مؤداها أن "وضع الفصائل سيصبح أكثر سوءًا، وسيزداد الثمن الذي يدفعونه إذا ما واصلوا رفض التكيّف مع أصول اللعبة الجديدة"، التي على ما يبدو ستمضي إسرائيل قدمًا في سبيل فرضها.

في موازاة ذلك ثمة من رأى أن طريقة العمل هذه تنطوي على عدة أفضليات من ناحية إسرائيل. ومنها أن إسرائيل تؤكد عبرها أنها ليست في عجلة من أمرها، فيما يختص تخصيصًا بإطلاق سراح الجندي الذي يظل أسره بمثابة "ذريعة سهلة ومريحة" لمواصلة العمليات العسكرية. وثانيًا أن هذه الطريقة تجعل الرأي العام العالمي والأسرة الدولية لا يخفّان إلى إدانة إسرائيل وممارسة الضغوط عليها، نتيجة أن هذين الطرفين سيريان في الحملة أصلاً "ردًا مناسبًا على عملية" أسر الجندي. ويتم إسناد هذه الأفضلية بغياب أو شبه غياب ردود الفعل الحازمة من العالم قاطبةً على ما تقترفه إسرائيل في غزة من ممارسات قتل وتدمير تطول المدنيين العزل وممتلكاتهم. كذلك يتحدّث البعض عن أفضلية ثالثة تفيد بأن طريقة العمل هذه من شأنها أن تقلل الخسائر البشرية في صفوف الجانب الإسرائيلي.

لكن علاوة على طرح الغايات البعيدة المدى، الإستراتيجية، لحملات عسكرية على غزة على غرار حملة "أمطار

الصيف" ، استمرت التعليقات الإسرائيلية في تناول السؤال المتعلق باحتمالات النجاح والإخفاق .

ودون خشية الوقوع في المبالغة بالإمكان تسجيل أن هناك شبه إجماع يرجّح احتمالات الإخفاق على النجاح .

ثمة ضرورة للتنويه بأن هناك نزعة في إسرائيل نحو التقليل من قيمة التأثير الذي ينبغي أن يعزى للرأي العام الشعبي في المسألة الأمنية . غير أنه برزت في السنة الأخيرة مؤشرات إلى بداية تشكل رأي عام كهذا وقوده أهالي الجنود المفقودين والأسرى السابقين بالإضافة إلى الأسرى السابقين أنفسهم، مع ضرورة مراعاة أن غاية الضغط- إذا كان هناك ضغط من هذا القبيل- الذي يمارسه رأي عام كهذا تتحدّد الآن في إطلاق سراح الجندي الأسير حتى ولو بثمن صفقة تبادل أسرى ترفض إسرائيل أن تتفاوض حولها .

في واقع الأمر فقد أثارت عملية أسر شليت تداعيات لدى معظم الجنود الذين تم أسرهم في دول ومنظمات عربية خلال الحروب التي شنتها إسرائيل . وأثارت ذكريات لدى المجتمع الإسرائيلي عموما حول عمليات تبادل الأسرى . وقال الكثيرون من هؤلاء الجنود وآبائهم وأمهاتهم لعائلة شليت إن إطلاق سراح ابنها يتعلق بالأساس بمدى علو صوت العائلة المجلجل، خصوصا في وسائل الإعلام .

أما غاية مناهضة الاحتلال ذاته والاحتجاج على ممارساته فعلى ما يظهر ستظلّ تنتظر من يرفع رايتها شعبيًا، بمستويات أعلى مما هو حاصل حتى الآن .

الحرب الإسرائيلية على لبنان: في بداية الحرب الإسرائيلية علت بعض الأصوات الإسرائيلية التي شككت في طبيعة أهداف الحرب وفيما إذا كانت هذه الحرب تخدم المصلحة الإسرائيلية المحضة أم أنها حرب تشنها إسرائيل بالنيابة عن الولايات المتحدة الأميركية .

في هذا السياق صرحت عضو الكنيست زهافا غالئون، من حزب ميرتس، لصحيفة "هآرتس" بما يلي: "على إسرائيل العمل وفقاً للمصلحة الإسرائيلية وليس المصلحة الأميركية وعدم تحويل الجنود الإسرائيليين إلى ذخيرة حيّة لمدافع الرئيس (الأميركي) جورج بوش" . وفي نفس السياق كتبت سيما كدمون، المحللة السياسية في صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن أهداف زيارة كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية، إلى إسرائيل في أوج الحرب (الاثنين ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦): "أن بين أهداف جولة رايس إلى المنطقة ليس الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف إطلاق النار في لبنان، بل على العكس، إنها قادمة لتنظر من قرب على سير العمليات العسكرية وتقدمها وللتيقن من أن إسرائيل لا تضيِّع فرصة نشوب هذه الحرب" .

وقد كانت لهذه الحرب تداعيات سياسية وعسكرية لا تزال مرشحة للتفاقم . فبعد انتهاء الحرب استقال رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، دان حالوتس، بسبب فشله في الحرب . وقد سبقت ذلك استقالة قائد الجبهة الشمالية وقائد "لواء الجليل" . وشكّل حالوتس قبل استقالته عدة لجان داخلية للتحقيق في أسباب هذا الفشل . وقد عين اللواء غابي أشكنازي، المدير العام لوزارة الدفاع، رئيسًا لهيئة الأركان العامة للجيش .

وتشير جميع التوقعات إلى احتمال حدوث هزة سياسية على أثر نشر تقرير مراقب الدولة حول الجبهة الداخلية زمن الحرب، ونشر تقرير "لجنة فينوغراد" التي عينها رئيس الحكومة الإسرائيلي، إيهود أولمرت، لتقصي حقائق الحرب

على لبنان. كما أدّت هذه التداعيات إلى انفجار أزمة لدى القيادة الإسرائيلية انعكست أيضًا على حزبي "كديما" و"العمل" باعتبارهما الشريكين الرئيسين في الائتلاف وباعتبار زعيميهما المسؤولين الرئيسين عن نتائج الحرب، بصفتهما رئيس الحكومة ووزير الدفاع.

الملف السوري: بخصوص الملف السوري هناك إمكانيات للبدء بعملية تفاوضية مع سورية على ضوء نتائج حرب لبنان وظهور إيران كقوة إقليمية من خلال مشروعها النووي ونفوذها في المنطقة في السنوات الأخيرة.

لا شك أن الفشل الإسرائيلي الذريع في الحرب على لبنان قد قاد إلى تعزيز المحور الإيراني، السوري وحزب الله و"الحركات الإسلامية" في المنطقة. وإذا كانت حرب تموز فشلت في إضعاف هذا المحور فربما تكون الحلقة المستهدفة فيه حالياً هي سورية لإضعافه على المدى القريب وتفكيكه على المدى المتوسط والتخلص منه على المدى البعيد.

هناك عدة عوامل داخلية سورية وإقليمية ودولية تحيط بسورية تجعلها الحلقة المستهدفة لاستدراجها ولإخراجها من هذا المحور أو كما تمت تسميته بـ "الهلال الشيعي". ومن أهم هذه العوامل:

- خروج سورية من لبنان تحت ضغط دولي وما تضمن ذلك من خسارة سورية في عدة مجالات منها السياسي، الإقليمي والاقتصادي.
- استعداد سورية ومنذ عدة سنوات لإجراء مفاوضات مع الإسرائيليين لاستعادة الجولان المحتل لما للأمر من أهمية إستراتيجية في بقاء النظام السوري ومكانته في سورية.
- سعي سورية للخروج من شبه العزلة العربية والإقليمية والدولية. وتحسين وضع سورية الإقليمي والدولي من خلال المفاوضات أو عقد اتفاقية صلح مع إسرائيل مما سيعزز النظام القائم ويفتح المجال للاستثمارات الخارجية في سورية والتخلص من ملفات أخرى لها علاقة بالنشاط السوري في لبنان.
- تجنب الحرب مع إسرائيل وتجنب تبعاتها غير المعروفة وأبعادها الاقتصادية والعسكرية والسياسية على النظام السوري.

بكلمات أخرى، هنالك مصلحة مشتركة لكل من سورية، إسرائيل والولايات المتحدة وعدد من الدول العربية في أن تبدأ عملية تفاوضية بين سورية وإسرائيل لمواجهة التهديد الإيراني في المنطقة.

وعليه من الممكن جداً أن تبدأ مثل هذه المفاوضات بعد نهاية ولاية الإدارة الأميركية الحالية، وإن بدأت في ظل هذه الإدارة فإن ذلك يعني اللجوء إلى إستراتيجية الدبلوماسية بدلاً من القوة العسكرية.

التهديد الإيراني: منذ عهد إدارة الرئيس بيل كلينتون قامت القيادة المركزية الأميركية USCENTCOM بوضع الخطط العسكرية لاجتياح كل من العراق وإيران في العام ١٩٩٥ وفقاً لإستراتيجية "الاحتواء المزدوج".

وبقيت هذه الإستراتيجية سارية المفعول وجاهزة للتنفيذ طالما أن هاتين الدولتين شكلتا "تهديداً للمصالح الأميركية في المنطقة، لدول أخرى في المنطقة ولمواطني هاتين الدولتين".

تهدف هذه الإستراتيجية للحفاظ على الوضع الراهن من توازن القوى في المنطقة من دون الاعتماد على أي من

الدولتين، أي إيران أو العراق للدخول في معادلة توازن القوى في المنطقة. تنبع هذه الإستراتيجية أساساً من الدفاع عن المصالح الأميركية وتركز على التهديدات لها. والهدف الأبعد لهذه الإستراتيجية، كما تم تفصيلها في إستراتيجية الأمن القومي الأميركي حينها، هو الحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة وضمان وصولية الولايات المتحدة وحلفائها إلى نفط الخليج من دون أية معيقات أو اضطرابات.

بعد أحداث ٩/١١ وقيام الولايات المتحدة وحلفائها بحرب أفغانستان ومن ثم حرب العراق، كانت الدولة المستفيدة الأكبر من هذه الاحتلالات والتواجد العسكري الأميركي في كل من أفغانستان والعراق، هي إيران. فقد تم التخلص من نظام طالبان في أفغانستان والنظام البعثي في العراق، وكلا هذين النظامين شكلا تهديداً لإيران من الشرق والغرب. انشغال إسرائيل في الانتفاضة الفلسطينية وانشغال الولايات المتحدة الأميركية في حربيها في أفغانستان والعراق مَكَّنَ إيران من تسريع مسعاها في تطوير برنامجها وقدراتها النووية، أما الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦ فقد جاءت لتبرز إيران كقوة إقليمية لها تأثير ونفوذ في المنطقة العربية إلى جانب برنامجها النووي ولتعجل من "التهديد الإيراني" لإسرائيل.

الخوف الإسرائيلي والأميركي من إيران نووية هو ليس من استعمال قنبلتها النووية بل من إعادة هيكلة النفوذ السياسي في المنطقة.

فوفقاً للمفهوم الإسرائيلي والأميركي، إيران نووية في المنطقة تعني تعاظم الإسلام السياسي، دعم الحركات الإسلامية، "الجهاديون" و"الإرهاب الإسلامي" وفوق ذلك كله إبطال الاحتكار الإسرائيلي للقدرات النووية.

وخسارة إسرائيل لهذا الاحتكار النووي في المنطقة، ومن دون التطرق للتبعات والأبعاد الأخرى لإيران نووية، بحد ذاته، سيغير جذرياً إن لم يكن كلياً، المناخ السياسي في منطقة الشرق الأوسط ويقلب المعادلات السياسية الإقليمية وربما الدولية في المنطقة رأساً على عقب. وهذا سينعكس على قدرات الردع الإسرائيلي، إستراتيجياتها، سياساتها وممارساتها في المنطقة.

بناء عليه، ستقوم إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وبعض الأطراف الدولية في المنطقة في بحث كل السيناريوهات والإمكانيات لوقف إيران من تطوير قدراتها النووية والحد من تأثيرها ونفوذها في المنطقة. الإمكانيات تشمل في طياتها إستراتيجية الدبلوماسية والضغط الدولي والعقوبات الاقتصادية، الحصار الاقتصادي، وربما البحري والبري، وحتى إمكانية إسقاط النظام، وربما شن حرب شاملة على إيران وحلفائها.

أهم الاستنتاجات

- استغلت حكومة إسرائيل ولا تزال تستغل فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية للتهرب من استحقاقات السلام ولإعفاء نفسها من تقديم أي خطوات لتحسين أوضاع الفلسطينيين، واستطاعت مع واشنطن وضع جدول أعمال للعالم بفرض شروط اللجنة الرباعية للتعامل مع الحكومة الفلسطينية. وهي نفس الحكومة(الإسرائيلية) التي لم تفعل شيئاً للسلطة الفلسطينية قبل فوز حماس. بل واصلت التعامل بشكل سلبي مع الرئيس محمود عباس.

- ستواصل إسرائيل سعيها لمواصلة الحصار الدولي على السلطة الفلسطينية رافعة فزاعة حماس و "الإرهاب" لإعطاء مشروعية لشعارها "لا يوجد شريك فلسطيني" ولإعفاء نفسها من أي التزامات ولتبرير مواصلة حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني، وبناء الجدار ومواصلة الاستيطان لرسم الحدود النهائية وخريطة الوضع النهائي كما تريده.
- واصلت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة بعد انسحابها منه متذرعة بإطلاق الصواريخ وبأسر جندي إسرائيلي. وتحاول بناء مبررات لاستمرار العدوان بالحديث المضخم عن تهريب الأسلحة إلى غزة من مصر وبتطوير الفصائل الفلسطينية في القطاع لـ"ترسانة" أسلحتها، وبالحديث عن دور إيراني.
- الجيش الإسرائيلي الذي خرج جريحاً من فشله في حرب لبنان قد يحاول استعادة كرامته في غزة، ومن هنا يأتي التهديد باجتياح جديد للقطاع.
- إسرائيل التي فشلت في لبنان تخشى فراغاً سياسياً يستدعي مبادرات دولية، فبدأت مسلسل المبادرات السياسية؛ من أفكار ليفني إلى أفكار بيرتس- سنيه، إلى إطلاق إشارات عن الاستعداد لاستئناف مفاوضات السلام مع سورية رغم عدم حماس واشنطن للموضوع. وهي تهدف لاستباق أي تحرك دولي، ووضع اشتراطات إسرائيلية تصمم الحل النهائي وفق الرؤية الإسرائيلية.
- خرجت المؤسسة الإسرائيلية من عام ٢٠٠٦ ضعيفة مهانة قلقة نتيجة الفشل الذريع في لبنان ومسلسل الفضائح الذي مس رموزاً قيادية عديدة، ولغياب قيادات قوية، واضطراب الخارطة الحزبية (هشاشة كديما، واضطراب العمل)، واقتراب شبح الانتخابات المبكرة، وهي مؤسسة عاجزة عن التقدم نحو أي مسار سلمي، وما تستطيعه ولإخفاء عجزها يتراوح بين المناورات "السلمية" اللفظية، وبين مواصلة حربها متعددة الأشكال ضد الشعب الفلسطيني (اعتداءات، جدار، استيطان). هذا يعني أن قدرة الحكومة الإسرائيلية على إطلاق مبادرات جدية على صعيد عملية السلام محدودة.
- بعد فشل الإستراتيجية الأحادية الجانب الإسرائيلية من المرجح أن إسرائيل ستضطر تحت الضغط الدولي وخصوصاً الأميركي لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين لما في ذلك من مصلحة أميركية بالدرجة الأولى وستتركز المفاوضات على القضايا غير الجوهرية التي تشكل الأسس الرئيسة للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، بل على القضايا الأمنية والاقتصادية و"الإنسانية". ولكن ستواصل إسرائيل رفضها التعامل مع الحكومة الفلسطينية إلا بعد الاستجابة لشروط الرباعية الدولية.
- ستواصل إسرائيل ممارساتها الاستيطانية في محور متروبولين القدس وتطوير سيطرتها على منطقة الأغوار من خلال خلق توازن بين مصلحتها الديمغرافية وأيديولوجيتها التوسعية.
- ستستمر إسرائيل في حربها التي "لا هوادة فيها" على ما تسميه بـ"الإرهاب"
- ستحاول إسرائيل جاهدة، وبدعم أميركي، أن لا يكون حل الصراع مع الشعب الفلسطيني شرطاً للتطبيع الكامل والشامل مع الأنظمة العربية بل للشروع بمثل هذا التطبيع بموازاة العملية التفاوضية مع الفلسطينيين. بكلمات أخرى، ووفقاً للتصور الإسرائيلي والأميركي، "التطبيع الآن لأنه يساهم في دعم السلام"، أو "ليس من الضرورة أن يأتي التطبيع بعد حل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني"

- من الممكن أنّ تشجع إسرائيل طرح أفكار حول استئناف المفاوضات مع سورية بهدف الوصول إلى توقيع اتفاقية صلح بينهما.
- إن من أهداف التحرك الإسرائيلي في هذا الصدد، الذي يلتزم الانتظار لمعرفة مدى دعم الإدارة الأميركية له، تحييد سورية لتفكيك ما تمت تسميته بـ"الهلال الشيعي" ومنع إيران من الوصول للمتوسط وتجفيف موارد الدعم للحركات الإسلامية، وهو ما يسهل محاصرة إيران. كما يهدف هذا التحرّك إلى تهدئة الوضع في لبنان وإضعاف حزب الله وتحويله إلى تيار سياسي. كما أن بإمكان الاتفاق مع سورية أن ينهي حالة الصراع بين الدول العربية المحيطة بإسرائيل وسيقود إلى حالة تطبيع قوية مع إسرائيل وسيتم ذلك من خلال عزل الفلسطينيين وإضعافهم (رغم استئناف المفاوضات معهم بتواز مع السوريين ولكن المفاوضات مع الفلسطينيين ستطول وبشكل ممنهج ومخطط له إسرائيليا بادعاء أنّ القضايا المتعلقة بالمفاوضات مع الفلسطينيين معقدة جداً ولكن ستستمر إسرائيل بمواصلة ممارساتها الاستيطانية من دون حل العقدة الرئيسة للصراع وهي القضية الفلسطينية).
- محاولة تعزيز الدور الإسرائيلي في السياسات الإقليمية والدولية بالحديث المتواصل عن الخطر النووي الإيراني، ومحاولة إيجاد قاعدة مصلحة مشتركة مع أطراف عربية ضد هذا الخطر.

١- المشهد السياسي

كانت حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان واستمرار الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية، وانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وفوز حركة حماس وتداعيات هذا الفوز على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، والعدوان المتواصل على غزة في العام ٢٠٠٦، وانتخابات الكنيست السابعة عشرة وصعود حزب "كديما" ثم هبوط شعبيته، والتركيز على الساسة في إسرائيل بممارساتهم الأخلاقية المختلفة، من أبرز الأحداث التي واجهتها إسرائيل العام ٢٠٠٦.

وقد هزّت الحرب على لبنان العام ٢٠٠٦ قيم ومناعة الدولة والمجتمع.

ويلجأ اولمرت، منذ انتهاء الحرب لبنان التي أطلق عليها رسميًا اسم "حرب لبنان الثانية"، إلى كافة الطرق من اجل بقائه السياسي. وارتكزت إستراتيجية البقاء بصورة رئيسة على التمويه، افتعال ومحاولة تصدير الأزمات إلى الخارج. وفي إطار ذلك فقد رفض إقامة لجنة تحقيق رسمية واكتفى بتشكيل لجنة فحص حكومية محدودة الصلاحيات، إلا أنها قد تعجل بنهايته السياسية حال إصدار استنتاجاتها الأولية. ويمكن القول إن تركيزه على وجود أخطار خارجية مثل إيران وسورية وحزب الله وحماس وطلبه من الجيش الاستعداد للمواجهة حالا بعد الانتهاء من الحرب، يخلق توترا يلهي المواطنين في إسرائيل ويدخلهم في حالة تأهب. وهذا ما لعب دورا في القضاء على حملات الاحتجاج التي قادها مئات الضباط وعائلات القتلى في الحرب. كما أنّ أولمرت أعلن تخليه عن "خطة التجميع" أو "خطة الانطواء" التي كانت بمثابة "برنامجه السياسي". ومنذ ذلك الوقت لم تعد حكومته تمتلك أي برنامج سياسي.

***

دخلت إسرائيل حرب لبنان من عدة منطلقات لعل أهمها الاستجابة لخدمة الإستراتيجية الأميركية في المنطقة. وفشلت إسرائيل في الحرب. وكان لهذا الفشل عدة عواقب أبرزها ازدياد عدم الاستقرار الداخلي وضعف مكانة

إسرائيل كحليف إستراتيجي لأميركا وتفجر أزمة قيادة. وتحاول إسرائيل بالتركيز على الملف النووي الإيراني استعادة مكانتها في نظر المخططين الاستراتيجيين في أميركا.

ولعبت وسائل الإعلام في إسرائيل دورا لم يسبق له مثيل منذ قيام إسرائيل. فمن جهة لعبت دورا تحريضيا ضد الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والإيرانيين، ومن جهة أخرى لعبت دور الناقد الموبخ والمطالب زعماء إسرائيل بالاستقالة بعد أسبوعين من بداية حرب لبنان.

***

في أثناء الحرب برزت ظواهر جديدة مثل ظاهرة الملياردير اركادي غايداماك على الساحة الإسرائيلية وتعتبر ذات دلالة لأنها تثبت عجز الدولة عن القيام بمهماتها الأساسية تجاه المواطنين في إسرائيل، وتثبت بداية تأثير الأموال "المستثمرة" في إسرائيل. وتشير تقارير إخبارية نشرت في كافة الصحف العبرية، على اثر إصدار مراقب الدولة تقريره الأولي حول أوضاع الجبهة الداخلية خلال الحرب، إلى أن الوضع في الشمال ما زال على حاله ولم تقم الحكومة بواجبها تجاه المواطنين وتجاه المباني العامة.

ولم تكن فضيحة رئيس الدولة الأخلاقية حدثا عابرا وإنما تعكس شرخًا أخلاقيا وقيميا طالما تشدق الكثير بعدم وجوده في إسرائيل. كما أنها جزء لا يتجزأ من أزمة القيادة التي تفاقمت نتيجة للحرب كذلك.

***

لقد بدأ العام ٢٠٠٦ بانقسام حاد في حزب الليكود وأصوات المهاجرين الجدد الناطقين بالروسية مما أدى إلى هبوط كبير في قوة الليكود وصعود قوة حزب كديما الحاكم، وتوزيع الأصوات الروسية على أحزاب عدة. وانتهى العام بزيادة الدعم الشعبي لحزب الليكود ورئيسه بنيامين نتنياهو وهبوط شعبية كديما وتزاحم الأصوات الروسية من وراء "يسرائيل بيتينو" لأنه يعتبر في نظرهم حزب المهاجرين الجدد. والتوقع هو أن يعود إلى الليكود من تركه، قادة ومصوتين، وتزداد قوة المهاجرين الروس ليشكلا معا حزبين أساسيين في إسرائيل. وبذا فالمجتمع الإسرائيلي يتوجه نحو اليمين المتطرف الذي يرفض حل إقامة الدولة الفلسطينية في المناطق المحتلة ويرفض الالتزام باتفاقيات أوسلو.

ولم يعد حزب "العمل" يتحمل استمرار وجود عمير بيرتس في قيادته، والمطالبة باستقالته أو إقالته تزداد مع الوقت. ولن يقبل بيرتس نفسه مثل هذا التطور ولو أدى هذا إلى انقسام في حزب العمل، فإما أن يعود بيرتس لإحياء حزبه القديم "عام إيحاد" وإما أن يستمر نفسه في زعامة حزب العمل رغم الانقسام إذا ما فاز برئاسة حزب العمل في انتخابات أيار ٢٠٠٧.

ويواجه حزب ميرتس أزمة داخلية. فقيادته الجديدة بزعامة يوسي بيلين تواجه انتقادات مستمرة ويرى بعض زعماء ميرتس انه السبب في فشل الحزب في انتخابات آذار ٢٠٠٦. ويقف الحزب أمام مفترق طرق: إما أن يوافق على طلب عمير بيرتس الانضمام إلى حزب العمل أو القسم الذي يترأسه عمير بيرتس من حزب العمل، أو أن يستمر في وضعه الحالي دون أن تزداد قوته. فعدد المصوتين له محدود ومعروف ويتركز بالأساس في الأوساط اليهودية الصهيونية اليسارية في إسرائيل.

أمّا حزب شاس فيبرز لا كحزب مدافع عن مصالح اليهود المتدينين الشرقيين وإنما لخدمة أعضائه فقط. وإذا أضفنا

الأزمة القيادية التي يعيشها الحزب من الداخل، حيث لم يعد فيه زعيم كريزماتي ويواجه الحاخام عوفاديا يوسف، الأب الروحي للحزب، أمراضاً متعددة، ويقدم العديد من زعمائه للمحاكم بتهم الرشوة والفساد واختلاس الأموال والحصول على شهادات مزيفة، فإن احتمال هبوط نجم هذا الحزب وارد في الانتخابات القادمة.

***

لم تستطع إسرائيل تحقيق أهدافها في حربها على غزة ٢٠٠٦ رغم ارتكابها مجازر جماعية. وليس أمام إسرائيل، خاصة على اثر الاتفاق الفلسطيني الداخلي وعلى اثر تغييرات في مكانة الولايات المتحدة، إلا الاستجابة للمطالب العربية كما حددها مؤتمر القمة في بيروت العام ٢٠٠٢ ومؤتمر القمة في الرياض أخيرًا.

***

رغم تنكر اولمرت لقوتهم السياسية في انتخابات ٢٠٠٦، إلا ان هناك احتمالا كبيرا لزيادة قوة المهاجرين الجدد الناطقين بالروسية على الساحة الإسرائيلية. وهناك توجه في أوساطهم لدعم حزب روسي واحد يجمعهم بعد ان انقسمت أصواتهم على أحزاب مختلفة حتى الآن. ومن المتوقع أن يكون هذا الحزب هو "يسرائيل بيتينو" بقيادة افيغدور ليبرمان. وسواء أقام غايداماك حزبا جديدا أم بقي حزب يسرائيل بيتينو على الساحة لوحده، فإن قوة الناخبين الروس قد تصل حتى ٢٢ عضوا في الكنيست الإسرائيلي. التوجه الآن هو نحو توحيد القوتين على اثر الانتخابات. وهذا يعتبر أمرا مهماً في الساحة السياسية الإسرائيلية حيث يتمتع هؤلاء بعلاقات وطيدة مع دول الاتحاد السوفييتي سابقا أو مع روسيا الأم. وهناك زيادة في حجم التبادل التجاري في العلاقات الاقتصادية الروسية- الإسرائيلية في السنوات الأخيرة. ولن يكون مستغربًا أن يتولى ليبرمان منصبا مهماً في الحكومات القادمة في إسرائيل، فهو يحاول في الأشهر الأخيرة بناء نفسه على الساحة الدولية ليكون رئيس وزراء إسرائيل في المستقبل، وزيارته لموسكو في شهر شباط ٢٠٠٧ تدخل في هذا التطور.

***

كما أنّ من المتوقع أن يزداد الانقسام الطائفي في إسرائيل بين اليهود الشرقيين والإشكناز لأسباب كثيرة من بينها اتساع رقعة الفقر وإنكار وجوده وتفاقم أزمة المهاجرين غير اليهود الذين يشكلون حوالي ٦٪ من سكان إسرائيل. ومن بين عوامل اتساع الهوة بين الطوائف المختلفة اقتصار النمو الاقتصادي في إسرائيل العام ٢٠٠٦ على فئات ضيقة لا تتجاوز ٢٠ بالمائة من السكان.

***

وأخيرًا شهد العام ٢٠٠٦ بداية تضعضع مكانة إسرائيل في الإستراتيجية الأميركية الشاملة في منطقة الشرق الأوسط بعد أن زاد التدخل المباشر الأميركي في المنطقة وبعد فشل إسرائيل في حربها ضد الفلسطينيين وضد اللبنانيين وإلغائها خطة الانطواء، وذلك رغم أن إسرائيل تحاول إعادة رقمها من جديد من خلال التظاهر أن لها علاقة في الأزمة الجارية بين إيران وأميركا في منطقة الخليج.

٢- المشهد العسكري/ الأمني

يعالج هذا التقرير ثلاثة محاور، وهي: الحرب على لبنان في الصيف الماضي، والملف النووي الايراني ومواقف الدول المختلفة منه، ومستجدات الملف السوري ـ الإسرائيلي بشأن السلام والعلاقات بين الطرفين، إضافة إلى انعكاسات تطورات المحاور الثلاثة على القضية الفلسطينية.

يؤكد الباحث في المحور الأول أن دخول إسرائيل الحرب على لبنان تزامن مع ظروف دولية مؤاتية، تمثلت أساساً بدعم اميركي مفتوح. ولم يكن الهدف إعادة الجنديين المأسورين بقدر ما كان هناك هدف استراتيجي في تصفية المقاومة اللبنانية المتمثلة بحزب الله، ونشر الجيش اللبناني في منطقة الجنوب ليوفر حماية لإسرائيل في الحدود الشمالية وفقاً لمنظور دولي تقوده الولايات المتحدة الأميركية.

وكشفت هذه الحرب عن اضطراب منظومي في الأداء السياسي، وبالتالي في الأداء العسكري الإسرائيلي. وكشفت الحرب أيضا عن خلاف تكتيكي بين المستويين السياسي والعسكري حول تنفيذ الحرب.

فوجئت إسرائيل بما تكبدته من خسائر فادحة في الاقتصاد، وفوجئت أكثر ببسالة المقاتل العربي الجديد، وقدراته على إدارة المعركة من مستويات التخطيط إلى استشراف نتائجها المستقبلية وكيفية التعامل معها. في حين ساد الاعتقاد أن الحرب ستكون خاطفة وسريعة تنتهي بهزيمة الطرف العربي.

وأظهرت الحرب بواطن الضعف في القيادة العسكرية وفي مستوياتها التنفيذية، التخطيطي والاستخباراتي والتكتيكي والمعنويات.

النقطة المركزية التي كشفتها هذه الحرب هي انكشاف ضعف الجبهة الداخلية وهشاشتها، إضافة إلى زعزعة وتقويض مفهوم الردع وإكراه الطرف الآخر على الاستسلام، مما ألزم إسرائيل أن تأخذ في حساباتها المستقبلية بروز العامل الذاتي العربي كلاعب مركزي في حسم المعارك.

زيادة على ما استعملته إسرائيل من تكنولوجيا متقدمة لتنجيع المعركة العسكرية، فإن لجوءها إلى تدمير البُنى التحتية وإرهاب وقتل الأبرياء الذي هدف إلى تأليب المجتمع المدني اللبناني جاءت نتائجها معكوسة، ليس فقط في التفاف غالبية الشعب اللبناني حول المقاومة، ولكن أيضا على المستوى الشعبي في العالمين العربي والاسلامي وعلى المستوى العالمي عمومًا.

من جهة ثانية فشلت إسرائيل فشلا ذريعًا في استهداف القيادة السياسية والعسكرية لحزب الله وفي تدمير منظوماته الحربية (اتصال ولوجستية . . .) وجزء كبير من ترسانته العسكرية.

ويتوصل كاتب التقرير إلى انه بالرغم من وجود قرار دولي (١٧٠١) إلا أن إمكانية سريان مفعوله لمدى بعيد أمر مشكوك فيه بناء على تجارب سابقة.

ومن ابرز التبعات لهذه الحرب أيضا بروز ايران كلاعب اقليمي يؤخذ في الحسبان في أي ترتيبات مستقبلية.

ولا يستبعد الباحث في تقريره في أن يكون وقف إطلاق النار فسحة زمنية تمهد الاستعداد لجولة حربية محتملة مستقبلا، سواء في الجانب الإسرائيلي أم لدى المقاومة اللبنانية.

***

أما بالنسبة للملف النووي الايراني فهناك وفرة من الدلائل والبيّنات التي تشير بوضوح إلى مواصلة إيران سعيها لتطوير برنامجها النووي لتشكل توازنا نوويا في المنطقة في مواجهة إسرائيل النووية، التي لم يعد أمر امتلاكها هذا السلاح خاضعا لسياسة الغموض البنّاء. إذ يأتي تصريح اولمرت في نهاية العام الماضي ليوضح الأمر بصورة قاطعة لا لبس فيها. وكان قد سبقه إلى ذلك من قبل كل من: بيريس نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية، وغيتس نائب وزير الدفاع الاميركي، وتصريحات شيراك الرئيس الفرنسي.

في الوقت نفسه فإن تصريح اولمرت أثار مخاوف أطراف عربية أخرى مثل السعودية ومصر من امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، مما وضع المنطقة أمام احتمال سباق تسلح نووي.

***

أما بالنسبة للمحور السوري فإن هناك تماثلا في المصالح الإسرائيلية والأميركية بالنسبة إليه، ويتمثل في السعي لعزل سورية إقليميا ودوليا، واستمرار اتهام سورية بدعم ما تسمى قوى الإرهاب ودعم المقاومة العراقية.

وتمحورت المحاولات الإسرائيلية بهذا الصدد في ربط سورية مع "حزب الله" وإقامة علاقات استراتيجية مع الحكومة الايرانية ودعم حركاتي الجهاد الإسلامي وحماس. بمعنى آخر صورت إسرائيل سورية مركزا محوريا لقوى عسكرية ترغب في تصفية إسرائيل، ولهذا فإنها تشكل خطرا وجوديا عاليا على مصير ومستقبل إسرائيل.

وبالرغم من كل هذا فإن هناك تحركا ملحوظا من قبل الحكومة الإسرائيلية وعلى رأسها اولمرت للعودة إلى التعامل مع الملف السوري وطرح فكرة الانسحاب من الجولان والتوصل إلى اتفاق سلمي مع سورية.

دفع التورط الاميركي في المستنقع العراقي تيارات مؤثرة في رسم السياسة الخارجية (المدرسة الواقعية للسياسة الخارجية الاميركية) إلى العودة إلى استراتيجيات الديبلوماسية بدلا من اللجوء إلى القوة العسكرية المفرطة. وقد تجلى هذا الأمر في تقرير بيكر ـ هاملتون (مجموعة دراسة العراق، والذي ينظر إلى المشاكل الإقليمية بشكل شمولي وواقعي).

***

ومع ذلك فما زالت إسرائيل، على مستوى القضية الفلسطينية، ترفض التوصل إلى أية صيغة تسوية، كما ترفض قبول أي اتفاق داخلي، سواء توصلوا إليه بمبادراتهم الذاتية أو بواسطة وسطاء عرب، وفي مقدمتهم المصريين أو السعوديين. لهذا فإن استمرار الوضع كما هو عليه بما في ذلك مواصلة المقاطعة والحصار الإسرائيلي، ونجاح إسرائيل في تجنيد المقاطعة والحصار الدوليين على الحكومة الفلسطينية المنتخبة ديمقراطيا وبمباركة دولية، يعتبر دليلا قاطعا على رفض إسرائيل لأي حلّ للقضية، ورغبتها في المزيد من ابتزاز الفلسطينيين والعرب، مستثمرة حالة من التواطؤ الدولي وغياب الإرادة السياسية الدولية لدى الدول العظمى الغربية في إيجاد أفق لحلّ عادل.

ويرى كاتب التقرير أنه لم يبق في جعبة إسرائيل بدائل لحلول سياسية، وأنها تسعى إلى مواصلة تبني إستراتيجيات للحل بالقوة.

***

والخلاصة، أن ما حصل في إسرائيل في العام ٢٠٠٦ على الصعيد الأمني والعسكري قد فرض ويفرض دراسة

جادة لوضع إسرائيل الأمني ومسألة تفوقها العسكري في المنطقة. لهذا شكلت القيادة العسكرية العامة للجيش الإسرائيلي والمستوى السياسي والبرلماني في إسرائيل عشرات لجان التحقيق لدراسة ما آل إليه الجيش الإسرائيلي في كافة قطاعاته، واستخلاص العبر والنتائج بغية إعادة بناء الجيش من جديد، وتبينت أولى الخطوات في استقالة رئيس الهيئة العامة لأركان الجيش دان حالوتس في مطلع العام ٢٠٠٧.

٣- المشهد الاقتصادي

بالرغم من الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦ وتكلفتها العالية، إلا أن إسرائيل ما زالت تجتذب إليها الاستثمارات الاجنبية، ما أدّى إلى رفع نسبة النمو الاقتصادي فيها بصورة لم يتوقعها واضعو سياساتها الاقتصادية.

وهناك من يرى أن إسرائيل لا تحتاج أن تبادر بنفسها إلى دعوة أو استقطاب حركة استثمارية، إنما تأتيها هذه الحركة طوعا، ما يؤكد مكانة إسرائيل الإستراتيجية في المنطقة وامتلاكها لقدرات على إدارة وتوجيه الاقتصاد الأجنبي في المنطقة.

ومن نافل القول أن وجود ونشاط إسرائيل، منذ تأسيسها وفق المفاهيم والمعطيات الاقتصادية، هو استثمار أجنبي كبير، بالرغم من التغطية الايديولوجية والسياسية لوجودها وتحركاتها.

***

لقد بلغ الاستثمار الأجنبي في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٦ أكثر من ١٤ مليار دولار، منها صفقة واحدة بلغ حجمها ٤ مليارات دولار وهي شراء المستثمر وارن بافت قرابة ٨٠٪ من أسهم شركة يسكار الإسرائيلية. وتم في العام ذاته شراء أسهم شركة تكرير البترول في حيفا بقيمة بلغت قرابة ٤٠٠ مليون دولار.

ووفق المقاييس العالمية لدولة صغيرة الحجم كإسرائيل فإن الاستثمار الذي دخلها خلال العام ٢٠٠٦ يؤكد دورها الاقتصادي بالرغم من خوضها حربا كلفتها عالية، ويظهر بوضوح تام أن الاستثمارات المتدفقة ستتواصل في العام ٢٠٠٧ دون توقف، ما ينعكس في متوسط دخل الفرد، وتواصل ازدياد النمو الاقتصادي العام.

ويُطرح السؤال الأساسي هنا: لماذا لم تؤثر الحرب الإسرائيلية على لبنان على مجمل نموها الاقتصادي؟ بالرغم من كون السؤال محيرًا إلا أن الإجابة عليه تكمن في زيادة قدرات الإنتاج في الربع الأخير من العام ٢٠٠٦ لتعويض ما جمدته الحرب لفترة ستة أسابيع، وهي الفترة الأطول في حروب إسرائيل ضد الدول العربية. لهذا فإن نسبة النمو بلغت قرابة ١,٥٪، معنى ذلك أن النمو الاقتصادي لم يتراجع مقارنة مع العام المنصرم (٢٠٠٥) حيث بلغت نسبته قرابة ٢,٥٪. وأيضا ما اشرنا إليه من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل، ما دعم وقوّى الاقتصاد الإسرائيلي.

إن إعادة تحميل مخزون إسرائيل العسكري معناه نفقات غير منظورة لم تترك أثرا على تراجع النمو، بل إن عمليات تعويض الاقتصاد الإسرائيلي ستكون في هذه الحالة بصورة غير منظورة أيضا. وهذا ما يؤكد وظيفة إسرائيل الحربية في المنطقة لرفع النمو الاقتصادي فيها. ومن جهة أخرى وظيفتها في تنفيذ حروب مستقبلية أخرى لتحقيق أهداف اقتصادية، ستعود بالفائدة عليها أيضا.

هذا يعني أن مصروفات الأمن في إسرائيل تتوزع على إسرائيل ذاتها وعلى المساعدات الاميركية التي تصل إسرائيل

سنويا بكميات هائلة وعلى حساب جيب دافع الضرائب الاميركي.

إن قراءة أخرى لأرقام النمو ومصروفات الحرب مسألة ضرورية لفهم مجريات الأمور في الفترة اللاحقة بعد الحرب. فإذا كان النمو المعاق "مؤقتاً" للطلب قد جرى تعويضه في أعقاب الحرب، فليس شرطاً أن يكون توزيع ناتج النمو توزيعاً منصفاً، حتى لو كان الطلب اللاحق هو الذي رفع الإنتاج الأهلي الإجمالي بنسبة ٨٪ في الربع الأخير من نفس عام الحرب. فقد كانت هناك شكاوى كثيرة من أصحاب الأعمال والمساكن المتضررة مفادها أنهم لم يحصلوا على التعويضات المناسبة عن خسائرهم.

وعليه، فإن للحرب آثارها الاقتصادية على قطاع المنتجين ومُلاّك الصناعات من جهة، وآثارها الاجتماعية التي تشير إلى تزايد عدم المساواة من جهة ثانية.

***

وشهد مطلع العام ٢٠٠٦ بداية انخفاض في نسبة البطالة بسبب ازدياد ملحوظ في مشاركة الإسرائيليين في قوة العمل، إلا أن الحرب على لبنان أثرت لصالح البطالة ولفترة قصيرة. ومما شهده العام اعتماد القطاع الخاص بشكل ملحوظ على الوظائف الجزئية غير الثابتة والخالية من الحقوق والامتيازات الاجتماعية والحقوقية، خاصة إتباع أسلوب التوظيف لمدة زمنية قصيرة كي لا تتوفر للعامل حقوق قانونية آنية ومستقبلية.

***

أما على الصعيد الفعلي فشهد القطاع الصناعي ارتفاعا في نسبة نموه (٩,٩٪ لعام ٢٠٠٦، مقارنة مع ٦,٧٪ لعام ٢٠٠٥)، وخاصة في قطاعات الكهرباء والصلب والبلاستيك والكيماويات والمواد الغذائية... وارتفع بالتالي التصدير الصناعي. وكذلك تراجعت قطاعات أخرى كالزراعة والسياحة والبناء والإنشاءات ومعظمها نتيجة الحرب على لبنان.

أما صادرات إسرائيل فارتفعت في ٢٠٠٦ خاصة الصناعات التكنولوجية المتقدمة.

وواصل الاستهلاك الخاص في إسرائيل الحفاظ على منهجية الارتفاع أسوة بالأعوام الثلاثة السابقة.

***

ويُشير التقرير إلى سعي إسرائيل المتواصل للاستفادة من عملية استثمار أسس العولمة في دول الشرق الأوسط، مستخدمة كافة طرق وأساليب الاختراق السياسي والاقتصادي للوصول إلى تحقيق ذلك.. وما زالت إسرائيل تسعى بكل قوة إلى كسب موقع مؤثر على موارد المنطقة واقتصادها مُدّعية أنها تؤمن ببناء شرق أوسط جديد، مدعوم من الولايات المتحدة الاميركية، وأساسه جعل إسرائيل المُدبر والمُحرّك والمُشرف على الاقتصاد الشرق أوسطي عامة. ولم تنتظر إسرائيل إلى لحظة التوصل إلى اتفاقيات / تسويات سياسية مع الدول العربية غير الأردن ومصر، بل إنها اخترقت بعض الأسواق العربية، وبلدان آسيا الوسطى في سبيل تعميق وتوثيق علاقاتها الاقتصادية والاستثمارية. وهذا ما يشير إلى تخلص إسرائيل من العزلة أو شبه العزلة التي كانت مفروضة عليها لفترة طويلة، وأصبحت طريق تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل معبدة أكثر من السابق.

ومما لا ريب فيه أن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وبين الدول العربية ستقاس من منطلق كون إسرائيل المحور

المركزي والدول العربية الأطراف، ضمن ما ترغب إسرائيل في تحقيقه في إطار نشر وتثبيت أُسس نظام العولمة في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي ستكون إسرائيل المستفيد الأول والمباشر والقريب من عملية تصدير تكنولوجياتها الدقيقة إلى الأسواق العربية الاستهلاكية في معظمها، وذات الأيدي العاملة الرخيصة.

***

وارتفعت مداخيل العائلات ذات الدخل العالي، بينما تراجعت مداخيل العائلات ذات الدخل المتدني، وهكذا استفادت العائلات الغنية من الإصلاح الضريبي، بينما لم تستفد العائلات ذات الدخل المتدني.

وعمقت الحكومة الإسرائيلية منهجية التخلي عن الخدمات للمواطنين، بما فيها توفير أماكن العمل، إذ نقلت هذه المهمة إلى شركات خاصة، تقرر مصير العمال، وهذه الشركات التي تتولى تأهيل وتشغيل العاطلين عن العمل مثلا، توفر على الحكومة وتربح بنفسها.

***

وصدرت تقارير بديلة في إسرائيل تؤكد أنها في المرتبة الأولى في الفقر بين دول العالم المتطورة، وان الفقر يجد له ميدانا واسعا بين أوساط العرب الفلسطينيين في إسرائيل واليهود الشرقيين والمتدينين والمسنين والعجزة. وهذه كلها إشارات واضحة تُبين اتجاه إسرائيل المتواصل نحو خصخصة مؤسساتها وخدماتها وعدم قيامها كدولة باستثمار مواردها في تأهيل مواطنيها لسوق العمل.

ويشير التقرير لما يحدث في إسرائيل من تغييرات جذرية اقتصادية ذات انعكاسات اجتماعية. القصد هنا الهرولة السريعة نحو الخصخصة وترك الشرائح المجتمعية الضعيفة تعاني القسوة والشدة دون مساعدة. لقد استطاع المعلمون من وقف (يبدو مؤقتا) زحف الخصخصة نحو قطاعهم بتراجع الحكومة عن خطة دوفرات لإصلاح جهاز التربية والتعليم في إسرائيل من خلال خصخصته.

***

ويشير التقرير إلى أن الاقتصاد في إسرائيل يسير نحو مزيد من تركيز السيطرة عليه بيد رؤوس أموال قليلة، معظمها عائلات (١٨ عائلة إسرائيلية يهودية) تبلغ مداخيلها عدة مليارات من الدولارات سنويا، إضافة إلى الممتلكات والعقارات التي بحوزتها. هذا مقابل زيادة مُطردة في نسبة وأعداد المنضمين إلى دوائر الفقر والبطالة من شرائح الجمهور الإسرائيلي.

ولا يقتصر نفوذ هؤلاء في القطاع الاقتصادي بل وصل إلى التأثير على مجرى الأحوال السياسية، ولعب دورا مركزيا في توجيه دفة الحكم. لذلك فإن احتمالات تأثير هذه العائلات على الحكومة والمؤسسات الرسمية ابتداء من رئيس الحكومة وانتهاء بأصغر موظف في دائرة حكومية واردة بالحسبان مستقبلا، ما أدى إلى انتشار الفساد الإداري والرشاوى وتعيينات سياسية وحزبية وفق المحسوبيات وليس الكفاءات.

لهذا برز عدد من أصحاب رؤوس الأموال على الساحة السياسية كمنقذين ومخلصين لشعب إسرائيل من عجز حكومتهم وإخفاقاتها في توفير حلول لأزماتهم ومشاكلهم الحياتية، ومن هؤلاء غايداماك الروسي الأصل.

***

ويشير التقرير إلى نمو ظاهرة الفساد الإداري والمالي في أوساط ذوي المناصب الرفيعة في المستويات السياسية والإدارية والاقتصادية، ما أثر تأثيرًا كبيرا على شبكة العلاقات بين المواطنين الإسرائيليين وبين القيادة السياسية. ولكن هذا الوضع هو ذاته الذي جعل إسرائيل حاضنة للبرلة الجديدة المفتوحة وسط تعمق الهيمنة الاقتصادية والسياسية للعائلات الغنية المشار إليها أعلاه.

***

خلاصة الأمر أن الاقتصاد الإسرائيلي شهد نموًا في العام ٢٠٠٦ بالرغم من الحرب على لبنان، إضافة إلى زيادة في تعمق سعي إسرائيل نحو تطبيق أسس العولمة من خلال الخصخصة في مؤسساتها ودوائرها، وتخليها التدريجي عن كونها دولة رفاه اجتماعي. وبالمقابل مواصلة إسرائيل السعي تأكيد دورها الاقتصادي في الشرق الأوسط من خلال محاولة اختراق الاقتصاد العربي وتنفيذ سلسلة من الاستثمارات الإسرائيلية والاجنبية عبرها مستفيدة من التطورات السياسية والعسكرية الجارية على ساحة الشرق الأوسط.

٤- المشهد الاجتماعي

ما زال المجتمع الإسرائيلي يشهد حالة من التقاطب الاجتصادي (الاجتماعي / الاقتصادي) الذي تبلور خلال العقدين الماضيين تقريبا، خاصة من بداية الثمانينيات وذلك جراء السياسة الاقتصادية الليبرالية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. وبالرغم من حدة هذا التقاطب إلا أنه لم يؤد إلى صراع طبقي في المجتمع الإسرائيلي.

ومع أن ائتلاف حكومة ايهود اولمرت، الذي تشكل في أيار ٢٠٠٦ ، اشتمل على برنامج اجتماعي (نوعا ما) بتأثير شراكة حزب العمل وحزب المتقاعدين فيه ، فإنّ الحكومة لم تملك متسعا من الوقت لتنفيذ البرنامج الاجتماعي بسبب اندلاع الحرب على لبنان في صيف العام ذاته، والتي ترتبت عليها أثمان اقتصادية تنعكس على المشهد الاجتماعي برمته. وفي أعقاب الحرب عاد الخطاب العسكري-الأمني والسياسي ليطغى على أجندة الحكومة الإسرائيلية ويُنحي جانبا الأجندة الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل شهدت ركودا اقتصاديا استمر في الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ بسبب الانتفاضة الفلسطينية وعوامل تتعلق بالاقتصاد العالمي، لكنها عادت لتشهد نموًا اقتصاديا بدءا من نهاية العام ٢٠٠٤ حتى يومنا هذا. كما أن هذا النمو لم يتأثر بوقائع الحرب.

لكن هذا النمو لم يعكس أثره ايجابياً على حالة تعميق الهوّة واللامساواة القائمة بين طبقات وشرائح والمجموعات السكانية المختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

ومن ابرز تجسدات هذه الحالة تعمق الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين وبين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وعلى مستوى الجندر بين الرجال والنساء أيضا.

العوامل المركزية في حدوث هذه الهوّة الاقتصادية هي سياسات اللبرلة الاقتصادية التي اتبعت بشكل كبير في فترة بيبي نتنياهو-وزير المالية في حكومة شارون، وعملية تفكيك دولة الرفاه الاجتماعي وبيعها إلى القطاع الخاص الإسرائيلي، ما أدّى إلى ازدياد الفوارق في الرواتب والدخل السنوي بين أجور مديري الشركات والبنوك وبين أجور

الحدّين المتوسط والأدنى، وذلك جراء سياسة التسهيلات التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية تجاه أصحاب العمل، وفي مقدمتها منحهم تسهيلات ضريبية، والتي هي جزء من سياسات اللبرلة الاقتصادية الجديدة.

وتشير معطيات العام ٢٠٠٦ إلى ازدياد نسبة الذين يتقاضون الأجر الأدنى، من منطلق مبادرة المُشغلين إلى تخفيض أجور ساعات العمل واعتبار العمال مُتدربين وعدم منحهم حقوقا اجتماعية بالكامل. وبالتالي ارتفعت نسبة أصحاب العمل الذين ينتهكون الحقوق الأساسية لعمالهم على مختلف مشاربهم، وخاصة العرب الفلسطينيين في إسرائيل، والمهاجرين اليهود والشباب والمسنين. . . . وهذا النهج أفقد هؤلاء العمال الضمانات الاجتماعية التي ستوفر لهم عيشا كريما حاليا ومستقبلاً.

حيث أن ازدياد انتهاك حقوق العمال ما هو إلاّ إشارة واضحة لتراجع الحماية النقابية التي كان من المفروض أن توفرها نقابات العمال لعمالها.

ومما لا شك فيه أن تدهور وضع العمال في إسرائيل هو جزء من صيرورة إعادة هيكلة سوق العمالة الإسرائيلي متأثرا بنظام تقسيم العمالة العالمي الجديد، وتجسد ذلك من خلال استيراد العمالة الأجنبية الرخيصة بموازاة المهارات العالية جدا (الهند)، وتصدير مواقع الإنتاج ذات الكثافة العمالية العالية إلى دول مجاورة، وتحول إسرائيل منطقة جذب للصناعات رفيعة المستوى والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبروز قطاعي صناعات التقنية الرفيعة (الهاي-تك) وقطاع الخدمات المُنتجة.

وتتجلى مظاهر انتهاك حقوق العمال في إسرائيل والإجحاف اللاحق بهم في التعامل مع العمال الأجانب الذين يتعرضون يوميا إلى ملاحقات قضائية وإجراءات قانونية تمس أحوالهم الشخصية، كحق الزواج الذي يعتبر من الحقوق الأساسية في الوثائق والمعاهدات الإنسانية، إذ يمنع العامل الأجنبي من الزواج أو إنجاب الأولاد، لأنه سيجد نفسه مطرودا من مكان عمله وحتى من إسرائيل. وفي العمق فإن إسرائيل معنية بوجود وديمومة حالة الرعب بين صفوف العمالة الأجنبية لكي تبقى متحكمة فيها، بحجمها ونوعيتها، لما لها من فوائد في مضمار إعادة إنتاج هذه الطبقة العمالية الرخيصة.

***

تفصيليا، فالفقر في إسرائيل للعام ٢٠٠٦ ، ازداد واتسع. أما البطالة فقد انخفضت بموجب المعطيات الرسمية، ولكن على أرض الواقع انتشار ظواهر العمل الجزئي والمؤقت ويأس العاطلين عن العمل من التسجيل في دوائر التشغيل تشكل قناعا يحجب الواقع الحقيقي للبطالة في إسرائيل.

أما ظاهرة الفقر المتفشية في إسرائيل فقد أضحت مرافقة لصيرورة إعادة اللبرلة الاقتصادية المتواصلة والتي كانت دولة الرفاه الاجتماعي آخر ضحاياها. وينعكس الفقر بشكل جلي في أوساط العرب في إسرائيل واليهود الشرقيين والمهاجرين اليهود الجدد ولدى المسنين وشرائح المجتمع الضعيفة.

ولقد أدّت ظاهرة الفقر إلى زيادة في ظاهرة الانتحار والدعارة والجريمة وفي مقدمتها السرقات والسطو المسلح، وتجدر الإشارة إلى أنه مع ازدياد انحسار دور دولة الرفاه في مجال الخدمات الاجتماعية، برز دور المجتمع المدني بجمعياته الخيرية والأهلية (غير الحكومية)التي باتت تملأ الفراغ في هذه الناحية.

***

وانعكست إعادة اللبرلة الاقتصادية على جهاز التربية والتعليم من خلال تعميق وتكريس الفوارق بين الطبقات المختلفة المكونة للمجتمع في إسرائيل.

وقد تعمقت ظاهرة الخصخصة في التعليم، خصوصا التعليم العالي، حيث أدّى إلى تردي حالة ومستوى التعليم في مدارس القطاع العام. وتخدم سياسة الخصخصة بصورة رئيسة هدفا واحدا هو تجييش التعليم العالي لإعادة إنتاج العلاقات الطبقية في المجتمع الإسرائيلي، لجهة الحفاظ على الفوائد الناجمة عن الخصخصة وعلاقات القوة المهيمنة.

تردي حالة التعليم في إسرائيل، كان أحد أسباب هجرة النخب (الأدمغة) من إسرائيل إلى الغرب، وخاصة إلى الولايات المتحدة الاميركية لتوفر أماكن العمل المناسبة لتخصصاتهم وقدراتهم وارتفاع الدخل منها.

والملاحظ أن الحكومة الإسرائيلية ومؤسسات داعمة أخرى تراجعت عن توفير الدعم المالي للاستثمار في البحوث والدراسات العلمية، فبدأت إسرائيل تفقد من ريادتها لهذا المجال في الأوساط المشابهة في العالم، وتعالت الأصوات في ٢٠٠٦ الداعية إلى إعادة الاعتبار إلى الاستثمار في الصناعة العلمية في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل.

***

وتأثر الجهاز الصحي في العام ٢٠٠٦ من نقص في الخدمات الصحية المتنوعة للمؤمنين صحيا، ولم يفلت هذا الجهاز من إعادة خصخصته.

وبدون أدنى شك، كان للحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦ أثر بالغ في تبني الحكومة الإسرائيلية لسياسة تقليص عالية، مما زاد من سوء الأوضاع والخدمات الاجتماعية في أوساط شرائح الطبقات الضعيفة. في حين استفاد الأغنياء من تخفيض الضرائب لتشجيع الاستثمار تحت مفهوم أن هذا التقليص سيعزز النمو الاقتصادي.

وقد برزت هشاشة المؤسسات والدوائر الحكومية في المنطقة الشمالية في إسرائيل وعجزها عن توفير الخدمات الضرورية والأساسية في حالة الحرب.

وجاءت ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٧، لتؤكد من جديد أن نهج سياسة هذه الحكومة كسابقاتها في الإمعان في حصار دولة الرفاه الاجتماعي من حيث ما خصصته من ميزانيات للخدمات الاجتماعية. وبناء على ما ورد أعلاه فإن المنطق الذي يُشكل القاعدة الأساس لفهم ما آلت إليه الأمور في إسرائيل يكمن في تبني سياسات اللبرلة الاقتصادية والخصخصة التي تمر بها إسرائيل منذ منتصف الثمانينيات والتي تسارعت في السنوات الأخيرة، خصوصا في العام ٢٠٠٦.

***

والخلاصة، أنه بالرغم من ازدياد حدة التقاطب الاجتصادي في إسرائيل، إلا أنه لم يتبلور وعي طبقي بين الفئات المستضعفة والمبتزة والخاسرين الأساسيين من عملية اللبرلة ليفرز حركات احتجاجية وصراع طبقي متحدٍّ للنظام الاقتصادي السياسي الإسرائيلي وانعكاساته على تردي الاوضاع الاجتماعية.

٥- الفلسطينيون في إسرائيل

شهد العام ٢٠٠٦ مجموعة من الأحداث ذات الأثر الكبير على العرب الفلسطينيين في إسرائيل، ومن أبرزها صدور "التصور المستقبلي للفلسطينيين في إسرائيل" الذي وقفت خلفه لجنة المتابعة العليا ومجموعة من الاكاديميين وذوي الاختصاص.

وتكمن أهمية هذا التصور في أنه يضع للمرة الأولى رؤيا لأسس العلاقة بين الدولة وبين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. كما أن أهميته راجعة إلى ما أثاره من ردّات فعل رسمية وإعلامية وأكاديمية تميزت غالبيتها بالنبرة العدائية. علاوة على ذلك بدأ خطاب إسرائيلي رسمي يتحدث عن العرب الفلسطينيين في إسرائيل باعتبارهم تهديدا استراتيجيا على المدى البعيد.

ويمكن اعتبار عام ٢٠٠٦ بداية لمرحلة مبادرات ذاتية فكرية جوهرها تحول الفلسطينيين لناحية النظر إلى أنفسهم والمشاركة الفكرية الفاعلة في تقرير مصيرهم ومستقبلهم. وكان هذا التصور بمثابة أول الغيث في مبادرات فكرية معمقة من هذا القبيل عملت وتعمل على إعدادها مؤسسات أهلية فلسطينية مثل "عدالة" - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ومركز "مدى الكرمل" للدراسات التطبيقية. ومن المتوقع أن هذه الوثائق الثلاث ستساهم في إحداث حراك فعلي بين صفوف الفلسطينيين وقواهم السياسية الفاعلة، وفي الاحتكاك مع المؤسسة الإسرائيلية. وقد بدأت تظهر علامات إلى ذلك في الفترة القريبة الماضية.

***

يشدد واضعو هذا التقرير على استمرار السياسة الإسرائيلية ذاتها تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. ومن ابرز ميزات هذه السياسة ترسيخ وتعميق دونية الأقلية الفلسطينية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وذلك من خلال الممارسة الفعلية مع المؤسسات الوطنية العاملة في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل. وما زالت السياسة الإسرائيلية متمسكة بمبدأ اختراق الأقلية الفلسطينية عن طريق تبني التعامل الطائفي معها، أو مع فئات معينة متنفذة أو تصبو لتحقيق المطامع الخدمية النفعية الشخصية المحدودة. أضف إلى ذلك استمرار هذه السياسة في تعميق وتقوية تبعية الأقلية الفلسطينية للدولة في معظم مجالات الحياة والاحتياجات الضرورية، وذلك من خلال اتباع وسائل وسبل التضييق المعيشي وتخفيض سقف التطلعات نحو بناء اقتصاد فلسطيني "محلي" في إسرائيل، ما يؤدي إلى ازدياد تعلق الفلسطينيين بالاقتصاد الإسرائيلي اليهودي وبالقرار الإسرائيلي الخاص بحياتهم اليومية والمستقبلية. وكذلك مواصلة الضغط على الفلسطينيين في إسرائيل من خلال التحكم بمصادر العمل والمعيشة، وبالتالي تهميش الأقلية الفلسطينية من حيث مشاركتها في حياة الدولة.

إذن هذه هي الحالة التي ميزت العام ٢٠٠٦ كمواصلة بارزة للسياسة الإسرائيلية العامة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. ولكن ابرز الأحداث التي نعتبرها مفصلية في العام ذاته والذي نحن بصدده، الانتخابات البرلمانية في إسرائيل، وإعلان الحرب على لبنان في صيف العام ذاته، وما قدمته أو طرحته الأقلية الفلسطينية في إسرائيل من تصورات مستقبلية لأسس ومضامين العلاقة بين هذه الأقلية وبين دولة إسرائيل.

***

وعلى صعيد علاقة الفلسطيني في إسرائيل بدولة إسرائيل من الناحية القانونية على سبيل المثال، فإن قانون الجنسية الصادر في عام ٢٠٠٢ والمشرعن من قبل المحكمة العليا في إسرائيل في ٢٠٠٦ لهو دليل قاطع على موقف هذه المحكمة (وهي أعلى سلطة قضائية في إسرائيل) المتضامن بصفة واسعة مع سياسة الدولة، وذلك بهدف المس بمكانة الأقلية. وكان يبدو واضحا أن أطرافا كثيرة لعبت دورا في سبيل الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة ذات أغلبية يهودية مطلقة ودائمة، ما يضع حدًّا لتلك الأصوات المطالبة بتغيير النظام في الدولة، وبالتالي سد الطريق أمام فرصة أو إمكانية المطالبة بدولة كل مواطنيها أو دولة ثنائية القومية والتي رفعتها بعض الجهات الاكاديمية والسياسية الفلسطينية في إسرائيل.

والقانون بصيغته النهائية وعملية شرعنته في المحكمة العليا في إسرائيل يُكرّس سياسة منع جمع شمل الفلسطينيين المتزوجين لفلسطينيات من الداخل أو بالعكس. وواضح أن هذا القانون يمس حق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل نيل وتحقيق المساواة. وهناك من يعتبر أن هذا القانون هو بداية جديدة لأساليب تشريد وتهجير وتمزيق آلاف العائلات الفلسطينية داخل إسرائيل، إضافة إلى المس المتواصل بالمكانة القانونية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

***

أما ما يتعلق بالانتخابات للكنيست الـ ١٧ ، فإن استنتاجات التقرير تشير إلى عدم استعداد المجتمع الفلسطيني في إسرائيل لخوض معركة انتخابية جديدة وقريبة من سابقتها زمنيا، وذلك جراء الأجواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الشارع الفلسطيني في إسرائيل، ومظاهر الإحباط وخيبة الأمل من تزايد ضغط السلطة الإسرائيلية وأتباع أساليب القمع والإفقار للفلسطينيين.

أدّى هذا الوضع إلى غياب فعلي للنشاطات الحزبية الايديولوجية، وارتفاع مكانة الحركات الطائفية والعشائرية، بل أكثر من ذلك عادت الأحزاب الصهيونية إلى مغازلة قطاعات واسعة من الفلسطينيين للتصويت لها.

الأزمة الحقيقية المتمثلة في هذه الانتخابات وفي هذا السياق بالذات، أن الأحزاب الصهيونية ما زالت متمسكة بيهودية الدولة وبكونها دولة ديمقراطية، وهذا ما لا تقبله الأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

ومن الملاحظ من خلال قراءة متأنية لبرامج الأحزاب الصهيونية عشية الانتخابات البرلمانية الأخيرة ابتعادها عن الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، إنما التعامل مع أقلية أو حالة شاذة داخل دولة إسرائيل، والتي تتفق الأحزاب الصهيونية فيها على كونها دولة يهودية للشعب اليهودي أولا.

وبالرغم من الهجمة العنصرية التي تعرضت لها الأحزاب العربية التي خاضت هذه الانتخابات ، إلا أنها اجتازت نسبة الحسم وحصلت على تمثيل برلماني متمثل بعشرة أعضاء: ٣ للجبهة الدمقراطية، و ٣ للتجمع الوطني ، و٤ للقائمة العربية الموحدة. ونالت الأحزاب الصهيونية ٢٥٪ من أصوات العرب الذين اقترعوا في هذه الانتخابات. وبالطبع هذا تراجع ملحوظ مقارنة مع التصويت في الجولات السابقة.

والملاحظ في هذه الانتخابات أن نسبة من الفلسطينيين امتنعت او قاطعت التصويت، وتعزا أسباب تدني المشاركة في التصويت إلى الشعور العام بالإحباط وخيبة الأمل والنفور من العمل السياسي للقيادة الفلسطينية في إسرائيل، وكذلك من مجمل الأوضاع الداخلية القاسية والصعبة التي يواجهها المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.

وبالرغم من هذه الحالة إلا أن معظم الجمهور الفلسطيني يسوده الاعتقاد بأن المشاركة في العمل البرلماني أمر مهم

وجدي ويجب الاحتفاظ به كحيز للتحرك داخل مؤسسات دولة إسرائيل .

وأفرزت نتائج الانتخابات فوز حزب كديما، والذي شكل الحكومة الجديدة برئاسة ايهود اولمرت وليس مؤسسه اريئيل شارون المصاب بجلطة دماغية، ما أكد شرعنة سياسة إسرائيل في التعامل مع مجموعات الأقليات غير اليهودية في إسرائيل وليس مع الاقلية الفلسطينية .

***

وشهدت السنة الأولى لحكومة حزب كديما تراجعا ملحوظا جدا في المكانة القانونية والسياسية والاقتصادية وغيرها للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، فارتفعت نسبة عمليات هدم البيوت في النقب، وسهولة إطلاق العيارات النارية على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من قبل لشرطة الإسرائيلية، وطرح مشروع " الخدمة المدنية " كبديل للخدمة العسكرية، وكشرط لتحقيق المساواة . وازدادت الدعوات لترحيل العرب الفلسطينيين ليس فقط من قبل اكاديميين إنما من سياسيين كأعضاء برلمان وسواهم (على سبيل المثال التفوهات العنصرية لعضو الكنيست زعيم حزب إسرائيل بيتنا افيغدور ليبرمان) .

***

أما بخصوص اثر الحرب الإسرائيلية على لبنان فيشير التقرير إلى مقتل وإصابة العديد من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وكذلك إلى وقوع أضرار كثيرة، خاصة في القطاعات الاقتصادية . ولكن الأهم من كل هذا أن هذه الحرب أظهرت التمييز الفاضح في البنية التحتية في البلدات والمدن العربية، خاصة خدمات الطوارئ والمستشفيات والمطافئ والإرشاد والتوجيه ورعاية المسنين وذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة في حالات الطوارئ، كل هذا مقارنة مع ما هو متوفر في أوساط المجتمع اليهودي . كذلك أظهرت هذه الحرب عجز المؤسسات العربية كالسلطات المحلية والبلدية والجمعيات الأهلية في التعاطي مع حالات الطوارئ . وبالموازاة فشل الحرب عسكريا وسياسيا أظهر مدى ضعف الحكومة الإسرائيلية في معالجة آثارها الآنية والمستقبلية . لهذا كثرت الدعوات المنادية إلى تشكيل لجان تحقيق على مستويات مختلفة فيما يتعلق بالقصور على كافة أشكاله .

وكشفت هذه الحرب بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين مدى التهميش الذي اتبعته المؤسسات الحكومية الإسرائيلية تجاههم والإعلام المجند سياسيا وعسكريا . ولهذا كان اعتماد الفلسطينيين في اسراائيل على وسائل الإعلام العربية، خاصة الفضائيات في الحصول على معلومات تتعلق بهم، وليس من المصادر الإسرائيلية التي وجهت إعلامها لخدمة المجتمع اليهودي بنسبة عالية . وتشكلت مظاهر إعلامية إسرائيلية معادية للفلسطينيين في إسرائيل متهمة إياهم بالطابور الخامس والخيانة والتواطؤ مع اطراف معادية .

أما على صعيد النشاط السياسي فأظهرت هذه الحرب غياب التنظيم الجيد لدى القيادة القطرية والحزبية، فمثلا لم تعقد لها اجتماعا (القصد لجنة المتابعة العليا للعرب الفلسطينيين في إسرائيل) إلا بعد مضي شهر تقريبا على اندلاع الحرب للتباحث في الأوضاع الناجمة وما يمكن فعله للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل .

ويحذر التقرير الخاص بأوضاع وأحوال الفلسطينيين في إسرائيل من أن تجربة الحرب على لبنان ستواصل إفرازاتها الخطيرة على المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وفي مقدمتها تجديد مخططات التهجير أو طرح أفكار لتبادل الأراضي

والسكان.

إزاء هذه المخاطر المحدقة بالفلسطينيين يوصي التقرير بضرورة إعادة النظر من جديد في مسألة تنظيم الفلسطينيين في إسرائيل من خلال تنفيذ آلية انتخابات مباشرة للجنة المتابعة وإعادة هيكلة مؤسساتها بكونها الجسم التمثيلي لهم.

***

ويتضمن التقرير مناقشة أولية للتصور المستقبلي حول حالة الفلسطينيين في إسرائيل والذي أصدرته لجنة المتابعة العليا في أواخر العام ٢٠٠٦. وتضمن مواضيع عدة، منها: علاقة الفلسطينيين بدولة إسرائيل، المكانة الحقوقية للفلسطينيين، سياسة الأراضي والتخطيط، التنمية في مواضيع المجتمع والتربية والعمل وغير ذلك.

وطبيعي، وهذا كان متوقعا، أن تتصدى الصحافة الإسرائيلية وبعض معاهد البحث الخاصة بدراسة المجتمع الفلسطيني لهذا التصور، ومنهم من اعتبر هذا التصور إعلان حرب، وان وثيقة التصور تشكل تهديدا لليهود وديمقراطية دولة إسرائيل. ومنهم من اعتبر الوثيقة انطلاقة نضج وبلورة واقع وتطلعات المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.

واعتبرت الوثيقة تحديا جماعيا للوضع الراهن والقائم للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل ودعوة للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة إلى تغيير نظرتها وسياستها وخطتها نحو الفلسطينيين، وأن الوثيقة بالرغم من الجدل حولها فلسطينيا في إسرائيل ويهوديا، إلا أنها تعبر عن الحالة السيئة التي تعيشها الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وعلاقة إسرائيل كدولة بهذه الأقلية.

***

إذن، يركز التقرير على منطلق أن سياسة الحكومة الحالية بقيادة كديما قد مالت إلى التشدد أكثر في التعامل مع الفلسطينيين في إسرائيل واعتبارها إياهم درجة اقل ودون، وأيضا سعي هذه الحكومة إلى مزيد من التهميش والإقصاء للفلسطينيين في إسرائيل من خلال تضييق في الوظائف ومصادر المعيشة، وإتباع سياسات هدم البيوت ومصادرة الأراضي.